الراية

جريدة سياسية اسبوعية

تصدر عن حزب التحرير

صدر العدد الأول في ذي القعدة ١٣٧٣هـ/ تموز ١٩٥٤م

إن الركون إلى الدول الغربية المستعمِرة لبلاد المسلمين والدول التابعة لها فوق ما فيه من إثم عظيم، فإن نتائجه فظيعة وأخطاره مدمِّرة، وذلك لأن الركون إلى هؤلاء يعني تسخير إمكانات المسلمين لتنفيذ خطط أعدائهم.. وزيادة على ذلك فإن هذا الركون يعني طلب العون من دول عدوة.. فكيف لمسلم يفهم غايته ويدرك عداوة تلك الدول للإسلام والمسلمين أن يرتجي منها عونا للتخلص من الأوضاع التي أقامتها هي في بلاد المسلمين؟؟!!

info@alraiah.net /alraiahnews +AlraiahNet/posts

اقرأ في هذا العدد :

- بريطانيا ومعضلة البقاء أو الانسحاب من الاتحاد الأوروبي ...٢
- الحكومة اليمنية تشدد الخناق حول صنعاء، والحوثيون يراهنون على الدعم الدولي ...٢
- أضواء على عمليات «تحرير» الرمادي ...٢
- الركون إلى الدول الغربية والدول التابعة لها: معصية عظيمة وتسخير لتضحيات المسلمين لخدمة الأعداء ...٣
- موقف روسيا من وجود تنظيم الدولة في أفغانستان ...٤
- من بريد القراء: الكونغرس الأمريكي يقر إصلاحات «عميقة» في صندوق النقد الدولي! ...٤

/rayahnewspaper @ht_alrayah جريدةالراية1954/c

كلمة العدد

دعوة العلماء لدعم المرابطين في المسجد الأقصى لا تغني عن دعوة الجيوش للجهاد

بقلم: الدكتور ماهر الجعبري *

لماذا ثار العز بن عبد السلام على حاكم دمشق وقد ولّاه خطابة الجامع الأموي؟ سؤال لا شك أن كثيرا من علماء المسلمين - الذين دعوا لدعم المرابطين في المسجد الأقصى بالمال - يحفظون جوابه، ويفهمون أن «العز» أنكر على حاكمه تحالفه مع الصليبيين، وثار عليه من على المنبر الذي أصعده إليه. أمّا لماذا لُقب العز بن عبد السلام ببائع الملوك في مصر لما رحل إليها، فهو سؤال ربما يستنكره بعض الذين تفقّهوا بفقه الواقع «وتربّوا» على طاعة ولي الأمر ولو تحالف مع الأمريكان في الحرب الصليبية على الإسلام، ولو انخرط في حلف الناتو، ولو توجّه بطائراته لليمن أو بمدرعاته للموصل ثم أدار ظهره لليهود، بل طبع علاقاته معهم.

لا شك أن المثال يوضح المقال، ولذلك من المفيد تذكير الاتحاد العالمي لعلماء المسلمين بشخصية العز بن عبد السلام كنموذج للعالِم الثائر الآمر بالمعروف والناهي عن المنكر ولو أغضب الحكام وخسر منصبه، وخصوصا مع إطلاق الاتحاد حملة عالمية لدعم المرابطين في المسجد الأقصى، والتضامن معه، حتى يستحضر علماؤه طبيعة الدور المطلوب منهم ومن كافة علماء المسلمين، وحتى يتذاكروا فيما بينهم أن المسجد الأقصى يتطلب نصرة لا مجرد تضامن، وأن النصرة هي عسكرية الطابع، بطبع قضية فلسطين كأرض محتلة من قبل اليهود، وأن الدعم المالي لا يمكن أن يحرر المسجد الأقصى ولا أن يعرقل مخططات تهويده.

إن الإسلام الذي يحمله العلماء لا يجيز للأمة الإسلامية أن تترك المسجد للمرابطين العزل، الذين يتصدون بصدورهم العارية لاقتحامات اليهود بعدما تقاعس أصحاب الدبابات والصواريخ والطائرات، بل بعدما انشغلوا في توجيه تلك الأسلحة لقتل المسلمين ضمن الحرب الأمريكية على ما تدّعيه من إرهاب، وبعد أن سكت كثير من العلماء عن فضح أباطيلهم ومؤامراتهم.

وبكل أسف استحضر اتحاد العلماء فقه اليتامى والأرامل والمطلقات بدل فقه الجهاد عند «الاجتهاد» بما يتوجب على الأمة نصرة للمسجد الأقصى، فحوّل مفهوم النصرة العسكرية إلى الكفالة المالية، وغفل أن هؤلاء المرابطين الأبطال ليسوا أرامل ولا أيتاما بحاجة إلى «كفالة بمبلغ ستمئة دولار شهريا»، بل هم أصحاب قضية، وليسوا تجارا أو موظفين حتى يجعل الاتحاد رباطهم «مهنتهم وشغلهم». وهذا الفقه المدّعى هو ضرب من التبّني الباطل لنهج الاسترزاق من قضية فلسطين، وتقليد «لفقهاء» منظمة التحرير وبناتها الفصائلية بدل تقليد العلماء المجاهدين.

أليست مهنة الجيوش التي يتقاضون عليها الرواتب وتُسخر لها مقدرات الأمة الإسلامية هي رد العدوان وخلع المحتلين! فلماذا لا يذكّر العلماءُ أصحابَ المهنة الطبيعية، وحملةَ الرتب العسكرية بواجبهم الذي يتقاضون عليه الأجر، بدل ابتداع مهنة تحرّف قيم النضال وتحوّله إلى وظيفة، وبدل تحريف القيم العليا في الرباط لتصبح طريق استرزاق؟

ويتموضع الاتحاد عند حد التعريف بما يجري في المسجد الأقصى، مستوعبا ضوابط الحكّام من حصر القضية في معارك إعلامية أو قانونية، مع أن المبتدئ في دراسة الفقه الإسلامي يدرك أن الصراع مع المحتل اليهودي ليس معركة قانونية أو إعلامية. أيعقل أن علماء الاتحاد الإسلامي لا يفقهون الموقف الدولي ولا يدركون طبيعة الحل العسكري لقضية فلسطين؟!

..... التتمة على الصفحة ٣

كيف سيبدو المشهد الليبي بعد القرار الدولي ٢٢٥٩؟

بقلم: أسعد منصور

صوت مجلس الأمن بالإجماع يوم الأربعاء ٢٠١٥/١٢/٢٣ على مشروع القرار الذي قدمته بريطانيا إلى المجلس تطالب فيه اعتبار الحكومة التي سيتم تشكيلها في ليبيا بموجب الاتفاق الذي جرى في مدينة الصخيرات هي الممثل الوحيد لليبيا، فقام بإصدار القرار ٢٢٥٩ الذي يتبنى ذلك.

إن بريطانيا استعجلت الأمور فعقدت الاتفاق النهائي في الصخيرات بالمغرب يوم الخميس ٢٠١٥/١٢/١٧، وحتى تجعل ذلك مشروعا ومقبولا دوليا لجأت إلى مجلس الأمن، فقدمت مشروع القرار المشار إليه لتأييد مقررات الاتفاق النهائي منها تشكيل حكومة مؤلفة من مجلس رئاسي ومجلس وزراء مقرها في طرابلس العاصمة، وإنشاء مجلس رئاسي مشكل من المؤتمر العام بجانب مجلس النواب في طبرق.

إن ما دعا بريطانيا للاستعجال هو التحركات الأمريكية لعرقلة الاتفاقات إما مباشرة كأعمال التدخلات العسكرية التي بدأت تقوم بها بذريعة محاربة تنظيم الدولة وغيره، وكذلك الأعمال السياسية كعقدها مؤتمر روما يوم الأحد ٢٠١٥/١٢/١٣ لتبدأ المفاوضات من جديد متجاهلة كل ما تحقق من اتفاقات، أو غير مباشرة عن طريق عميلها حفتر. وعندما لم تتمكن من العرقلة سايرت الاتفاق والقرار، وليس معنى ذلك أنها رضيت وستسكت، بل ستبقى تتحرك وتصارع، لأنها دولة كبرى وأولى واستعمارية تسعى دائما لبسط نفوذها وفرض استعمارها وطرد نفوذ الدول الكبرى الأخرى. ولهذا فإنه رغم الاتفاق النهائي وقرار مجلس الأمن قامت قوات حفتر يوم ٢٠١٥/١٢/٢٤ بشن هجمات على مناطق يتواجد فيها التنظيم.

ولهذا فإن بريطانيا تحتاط لذلك، فتجعل عملاءها ينقسمون بين مؤيد للاتفاق وللقرار ومعارض ظاهريا لهما للتصرف في حالة فشل تطبيق مقررات الاتفاق وتشكيل الحكومة أو عدم نجاحها ولامتصاص ردات الفعل ولتزعم المعارضة، فتريد أن تجعل الحكومة معها وكذلك المعارضة. لأن تنفيذ الاتفاق وتنفيذ قرار مجلس الأمن غير مضمونين. وقد تغيرت الأوضاع في ليبيا، ففي عهد القذافي لم تكن هناك معارضة فكلما ظهرت كان يسحقها، فكانت بريطانيا مؤمّنة على نفوذها في ليبيا مدة أربعة عقود.

وإن كان الوسط السياسي في ليبيا ما زال يسيطر عليه عملاؤها إلا أنها تواجه الآن تحديا حقيقيا من قبل أمريكا، ولذلك تريد أن تشكل منهم الحكومة والمعارضة بحركة استباقية، لأن أمريكا ستسعى لتأسيس معارضة سياسية بجانب المعارضة العسكرية بقيادة حفتر كلما قوي نفوذها بضربها للآخرين وبكسبها المزيد من العملاء. بالإضافة إلى الخوف من

..... التتمة على الصفحة ٣

جنود مصريون يقتلون فلسطينيا يعاني اضطرابا نفسيا

أظهرت مشاهد حصلت عليها الجزيرة حصرياً قتل جنود مصريين شابا فلسطينيا يعاني اضطرابات نفسية وعقلية بعد تجاوزه الحدود البحرية الفلسطينية المصرية بأمتار قليلة غرب مدينة رفح يوم الخميس الماضي. وتظهر المشاهد الشاب الفلسطيني وقد بدا عاريا تماما وهو يجتاز المنطقة الساحلية الحدودية قبل أن يطلق عليه الجنود المصريون المتمركزون في الثكنات العسكرية على الحدود النار بشكل مباشر دون إنذار أو تحذير. وقالت مصادر فلسطينية للجزيرة إن رجال الأمن الفلسطينيين صرخوا لتنبيه الجنود المصريين وحثهم على وقف إطلاق النار لكون الشاب كان يتصرف بطريقة تعكس اضطراباته النفسية، بيد أنهم لم يستجيبوا وأصروا على إطلاق النار عليه وقتله. (الجزيرة نت)

الرائد : **في الوقت الذي يمعن فيه كيان يهود تقتيلا لأهل فلسطين بدم بارد، وفي الوقت الذي يستمر فيه حاكم مصر بإغلاق معبر رفح وإغراق أنفاقها، لم يجد جنود حاكم مصر على حدود رفح وسيلة لردع شاب معاق ذهنيا عن دخول تلك الحدود الوهمية إلا القتل المباشر له، بدلا من كسر تلك الحدود وإغاثة أهل غزة ونجدتهم، وفقا لسياسة اختطها كبير انقلابيي مصر وإعلامه المتواطئ، والذي يعادي أهل فلسطين وحركاتهم وهو في الحقيقة يعادي الأمة وقضاياها. فهذه الجريمة الجديدة لنظام مصر، هي نتاج حالة العداء التي يتخذها النظام ليس تجاه حركة أو جماعة، بل تجاه الحالة الثورية في الأمة وتجاه قضاياها في مصر وغيرها، وهو لا يعادي في فلسطين حركة بقدر ما يعادي أي عمل يضر بمصالح يهود وأمنهم، فعداء انقلابيي مصر وإعلامهم هو عداء لثوابت الأمة والاسلام وليس مجرد عداء أو خلاف مع حركة أو جماعة. إن هذا الفعل الأثيم، لا يكفّره الا تحرك المخلصين من أهل الكنانة وجيشها، لقلع النظام وإعادة علاقة الأخوة مع أهل فلسطين، والعمل على تحرير مسرى رسول الله ﷺ باقتلاع كيان يهود من جذوره، فيعود لجيش الكنانة دوره ومكانته. فهل يستجيب جيش الكنانة لنداء أمته فيثور غيرة لدينه ومقدساته، أم يرضى أن يكون من الخاطئين؟!**

روسيا تنفي استهداف مدنيين في سوريا!!!

قال ضابط روسي كبير في مقابلة مع تلفزيون «روسيا ٢٤» إن القوات الجوية الروسية لم تقصف أهدافاً مدنية منذ بداية حملتها العسكرية في سوريا قبل حوالي ثلاثة أشهر. وقال القائد العام للقوات الجوية الروسية الكولونيل جنرال فيكتور بوندارياف: «لم تقصف القوات الجوية أهدافاً مدنية في سوريا، ولم يُخطئ الطيارون مطلقاً في أهدافهم ولم يقصفوا ما يسمى بأهداف حساسة مثل مدارس أو مستشفيات أو مساجد». واتهمت منظمة «العفو الدولية» الأسبوع الماضي روسيا بقتل عدد كبير من المدنيين خلال حملتها في سوريا، الأمر الذي قد يصل إلى حد «جريمة حرب»، على حد وصفها، فيما رفضت وزارة الدفاع الروسية بشدة هذه «المزاعم». (جريدة الحياة)

الرائد : **بالرغم من أن ما تقوم به روسيا في سوريا من قصف للمدنيين، وذلك تنفيذا للخطة المتفق عليها بينها وبين أمريكا والتي تقضي باتباع سياسة الأرض المحروقة لإخضاع أهل الشام للإرادة الغربية، إلا أن روسيا تنفي استهدافها المدنيين، مع أن ذلك لم يعد من الأمور التي تخفى على أحد، فهي قامت بقتل المئات من المدنيين العزل.. إن روسيا، حالها كحال الدول الغربية الأخرى التي تدخلت في العراق وليبيا وأفغانستان وغيرها، ترتكب جرائمها بحق المسلمين غير آبهة بشيء، فالمسلمون لا راعي لهم يدفع عنهم ظلمها وبطشها.. ولكن ذلك لن يطول بإذن الله، فالخلافة التي يعملون للحيلولة دون إقامتها ستقوم إن شاء الله في بلد من البلاد الإسلامية، وستكون بإذنه تعالى خلافة راشدة على منهاج النبوة، وحينها سيلحق الخزي بكل من اعتدى على المسلمين وحارب دينهم، وستعود تلك الدول تجر أذيال الخيبة من بلاد المسلمين بعد القضاء على كل نفوذ لها في العالم الإسلامي.. وما ذلك على الله بعزيز.**

إعلان موعد مباحثات سوريا بجنيف

أعلن مبعوث الأمم المتحدة لسوريا ستيفان دي ميستورا ٢٥ كانون الثاني/يناير موعدا لعقد محادثات سلام بين الأطراف السورية في جنيف، وذلك بعد يوم من اغتيال قائد جيش الإسلام زهران علوش. وقال مكتب المبعوث الأممي في بيان إن دي ميستورا أعرب عن أمله بانعقاد المفاوضات بين حكومة الرئيس بشار الأسد والمعارضة في جنيف، وأضاف أنه يعول على التعاون الكامل من قبل جميع الأطراف السورية المعنية. وأكد دي ميستورا أنه لن يُسمح للتطورات المستمرة على الأرض بإخراج العملية عن مسارها، في إشارة إلى مقتل قائد جيش الإسلام في غارة تقول المعارضة إن الطيران الروسي هو الذي نفذها. وفي هذا السياق أيضا، قال رئيس الحكومة السورية المؤقتة أحمد طعمة يوم الجمعة الماضي إن مصلحة السوريين تقتضي المشاركة في المفاوضات، مشيرا إلى أن النظام السوري لا يستحق أن يجلس معه أحد على طاولة المفاوضات. (الجزيرة نت)

الرائد : **بالنسبة لتصريح دي ميستورا فإنه من الواضح أنه يسير في تنفيذ الرؤية الأمريكية بشكل دقيق.. فأمريكا تريد أن تصنع من «المعارضة» ومن بعض الفصائل المرتبطة بدول إقليمية بديلا مقبولا صالحا بالنسبة لها للإمساك بزمام الأمور في سوريا بعد الأسد.. وأما بالنسبة لتصريحات رئيس الحكومة السورية المؤقتة فإنه يخادع أهل الشام بقوله «إن النظام السوري لا يستحق أن يجلس معه أحد على طاولة المفاوضات»، فهو لذر الرماد في العيون، وهو يصف المشاركة في المفاوضات بأنها من مصلحة السوريين!! فهل مصلحة أهل سوريا وقد قدموا تلك التضحيات الجسام استبدال عميل جديد بعميل قديم؟!!!**

نظرات سياسية

بريطانيا ومعضلة البقاء أو الانسحاب من الاتحاد الأوروبي

بقلم: أحمد الخطواني

يتشكّل داخل حزب المحافظين الحاكم في بريطانيا رأيٌ عامٌ متصاعدٌ ومساندٌ لفكرة خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، وكان خمسون نائباً من الحزب قد شكّلوا مجموعة ضغط مؤيدة للانسحاب من الاتحاد الأوروبي تحت اسم «محافظون من أجل بريطانيا» إذا لم يتم القبول بالشروط البريطانية داخل الاتحاد الأوروبي، وفي الاجتماع الأخير لقادة دول الاتحاد عرض رئيس الوزراء البريطاني ديفيد كاميرون في خطاب مفصلي له وجّهه للأوروبيين مطالب بريطانيا من الاتحاد والتي اعتبرها إصلاحات، وهي في الواقع اعتراضات على كيفية اتخاذ القرارات داخل الاتحاد، فمثلاً تقوم دول مجموعة اليورو السبع عشرة المنضوية في اتفاقية الاتحاد النقدي بالتفاوض والتوافق على القرارات النقدية والمالية لوحدها، ودون الرجوع إلى دول الاتحاد السبع والعشرين - خاصة بعد نشوب الأزمة الاقتصادية التي ضربت اليونان ودول جنوب أوروبا - وبعد ذلك تُعرض القرارات الجاهزة التي تمّ التوصل إليها على سائر دول الاتحاد ومنها بريطانيا لإقرارها، وهذا يعني عملياً أنّ صناعة القرارات داخل المنظومة الأوروبية باتت محصورة بيد الدول المنضوية في مجموعة اليورو فقط، والتي تسيطر عليها فرنسا وألمانيا تحديداً، بينما بريطانيا والتي هي خارج مجموعة اليورو لا يتم إطلاعها على ما يدور داخل المجموعة إلا بعد الانتهاء من اتخاذ القرارات، أي للمصادقة عليها فقط.

فأوروبا تريد من بريطانيا الدخول في مجموعة اليورو إذا أرادت التأثير في الاتحاد الأوروبي، وهذا معناه التخلي عن الجنيه الإسترليني، والتخلي عن بعض الصلاحيات السيادية للدولة البريطانية، وهو أمر لا يمكن لبريطانيا القبول به.

لذلك تسعى بريطانيا لتغيير طريقة اتخاذ القرارات داخل الاتحاد الأوروبي لكي تبقى فيه، لكنّ الأوروبيين، خاصة الألمان والفرنسيون، يرفضون هذا المطلب البريطاني بشدة، ويريدون من بريطانيا إمّا الدخول في البيت الأوروبي كسائر الأوروبيين أو الخروج النهائي من الاتحاد، فهم يعملون بجد على تقوية دور منطقة اليورو على حساب دور الاتحاد في المنظومة الأوروبية، وهم يريدون أوروبا موحدة على المدى البعيد، ومن غير المتوقع أن يُقدّموا تنازلات كبيرة لبريطانيا في هذا الشأن، وهو الأمر الذي يضع البريطانيين في مأزق صعب، فلا هم يستطيعون البقاء داخل الاتحاد مجرّدين من الصلاحيات، ولا هم يرغبون بالخروج من المنظومة الأوروبية خالي الوفاض، لذلك فهم قد حدّدوا نهاية العام ٢٠١٧ لإجراء استفتاء عام على الشعب، واتخاذ القرار النهائي بالخروج أو البقاء في الاتحاد الأوروبي استناداً إلى نتائج المفاوضات مع دول منطقة اليورو.

فما يؤرّق بريطانيا حقيقة هو الخوف من هيمنة دول منطقة اليورو السبع عشرة على مجريات اتخاذ القرار في الاتحاد الأوروبي، وبالتالي تهميش دور بريطانيا في أوروبا، والذي يزيد الأمر صعوبة على البريطانيين هو موقف أمريكا الضاغط على بريطانيا والذي يدفع باتجاه بقائها داخل الاتحاد بأي ثمن، والتلميح لها بعدم إشراكها في القضايا الدولية إلا من خلال وجودها داخله، فبريطانيا أصبحت بين نارين؛ نار أوروبا ونار أمريكا، وأصبح من الصعب عليها المراوغة أو المزاوجة بين الأوروبيين والأمريكيين، ووضع رِجل في أوروبا ورِجل في أمريكا كما كانت تفعل في الخمسين سنة الماضية، وعليها من الآن أن تُوازن وتختار بدقة في هذه المسألة الشائكة، وهي إن لم تجد حلاً مناسباً لهذه المشكلة العويصة فستخسر بريطانيا مكانتها الدولية، وتفقد كثيراً من تأثيرها العالمي، وتنحدر عن مستواها الدولي الحالي.

فهذه القضية هي الأهم بالنسبة لمطالب بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، أمّا القضايا الأخرى المتداولة إعلامياً فمن السهل على بريطانيا معالجتها، والوصول إلى حلول وسط بشأنها، وذلك من مثل مواضيع الهجرة والرعاية الصحية والتنافس الاقتصادي والإعانات الإنسانية التي تُقدم للمهاجرين من دول الاتحاد الأوروبي في بريطانيا، ومنح صلاحيات واسعة للاتحاد على حساب الأعضاء، وقضايا الأمن وضبط الحدود، وغيرها من القضايا المشتركة بين الدول الأوروبية.

إنّ بقاء بريطانيا في الاتحاد الأوروبي يُوفر لها مزايا سياسية أهم بكثير من المزايا الاقتصادية، فمثلاً الرباعية الدولية وما شاكلها من مجموعات دولية مماثلة، تمنح بريطانيا موقعاً دولياً متميزاً تستطيع من خلاله المشاركة والتأثير في معظم القضايا العالمية، أمّا في حال خروجها من الاتحاد فستفقد هذا الموقع قطعياً..

فالاتحاد الأوروبي هو الشريك رقم اثنان في العالم بعد أمريكا، وليس أي دولة منفردة من الدول الأوروبية، فأمريكا أصبحت تعتبر أنّ الاتحاد الأوروبي هو من يستحق أن يكون شريكاً دولياً معها وليس دولاً أوروبية منفردة كبريطانيا أو فرنسا.

لذلك فإنّ خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي فيه مجازفة كبيرة على مكانتها الدولية ونفوذها العالمي، وبقاؤها فيه من دون الدخول في منطقة اليورو فيه خضوع للإملاءات الفرنسية والألمانية التي تحطّ من مكانتها أوروبياً، لذلك فهي إن لم تنجح في إدخال مطالبها وشروطها على دول الاتحاد فعليها الاختيار بين خيارين أحلاهما مُر ■

تركيا لا تتوقع تطبيع العلاقات مع كيان يهود دون إنهاء حصار غزة!!!

جدد المتحدث باسم الرئاسة التركية، إبراهيم قالن، يوم الاثنين الماضي، موقف بلاده تجاه تطبيع العلاقات مع «إسرائيل». وأكد أن العلاقات معها لن تعود، قبل استجابتها للشروط، التي وضعتها تركيا، بعد اعتداء جنود «إسرائيليين» على سفينة، «مافي مرمرة»، في المياه الدولية، في ٣١ أيار/مايو ٢٠١٠. وقال قالن، في مؤتمر صحفي عقده اليوم، في المجمع الرئاسي بأنقرة: لن يكون هناك تطبيع في العلاقات ما لم تنفذ «إسرائيل» الشروط الثلاثة، لقد جرى تنفيذ الشرط الأول، وتم تقديم اعتذار. وتابع قائلاً «بالنسبة للشرط الثاني، المتمثل في التعويضات؛ تم قطع شوط معين، لكن لم نصل بعد إلى مرحلة التوقيع، فالمفاوضات مستمرة». وأضاف أن «هناك شرط ثالث، وهو تخفيف ورفع الحصار عن غزة، أي السماح بوصول المساعدات الإنسانية المتجهة إلى غزة». واستطرد قائلاً: «ستستمر تركيا بعمل ما يقع على عاتقها، من أجل تحقيق صيغة الدولتين، وموقفنا في هذا الصدد لم يطرأ عليه أي تغيير». (وكالة الأناضول)

الراية : **إن حكام تركيا ماضون في خداع المسلمين حول موقفهم من كيان يهود بتصوير أن موقفهم نابع من حرص على أهل فلسطين وقضيتهم. فمع أن القضية أساسا تتعلق باحتلال يهود للأرض المباركة فلسطين فوجب شرعا العمل على تحريرها يقوم حكام تركيا بتحويل القضية إلى قضية حصار لغزة.. وزيادة على ذلك فإن حكام تركيا، وبالرغم من قيام كيان يهود بحروب تدميرية ضد قطاع غزة، فإنهم مستمرون في إقامة العلاقات معه بل ويدعون إلى إقامة دولتين بحسب الرؤية الأمريكية وما يعنيه ذلك من تنازل عن معظم فلسطين لكيان يهود.. وهم في حديثهم عن التطبيع، لا يعني ذلك إعادة العلاقات مع كيان يهود، فتلك العلاقات لم تنقطع بل هي مستمرة، وإنما يقصدون أن تكون تلك العلاقة في أحسن مستوياتها بعد أن أحرج حكامَ تركيا أمام المسلمين في تركيا وخارجها تصرفُ كيان يهود تجاه سفينة مرمرة.. فأي عزٍّ يُرتجى من حكام مثل حكام تركيا؟؟!!**

الحكومة اليمنية تشدد الخناق حول صنعاء، والحوثيون يراهنون على الدعم الدولي

بقلم: د. عبد الله باذيب - اليمن

قال نائب رئيس الوزراء وزير الخارجية اليمني عبد الملك المخلافي إن حكومته تسيطر على أكثر من ٧٠٪ من الأراضي اليمنية، جاء ذلك في لقاء له مع صحيفة الشرق الأوسط الصادرة الأحد ١٦ ربيع الأول ١٤٣٧هـ، الموافق ٢٧ كانون الأول / ديسمبر ٢٠١٥م، وقال المخلافي إن خط المفاوضات لا زال قائماً، وأن هناك ضمانات دولية لتلك المفاوضات باتجاه إبداء حسن النية من قبل الحوثيين تتمثل في إطلاق سراح المعتقلين السياسيين.

وكان المبعوث الأممي إلى اليمن إسماعيل ولد الشيخ أحمد قد أعلن عن جولة مفاوضات جديدة بين أطراف النزاع في اليمن، ستعقد في ١٤ من الشهر القادم.

وفي الجانب الميداني تقوم حكومة هادي مسنودة بقوات التحالف، بالتقدم في المحافظات المحيطة بصنعاء وأهمها محافظة الجوف ومأرب، وتدور حاليا معارك شرسة في منطقة نهم على بعد ٢٠ كيلومترا من صنعاء. بينما لا زالت هناك جبهات قتال مشتعلة في مناطق عدة في البلاد أهمها تعز والبيضاء وحرض والساحل الغربي.

ورغم التقدم الذي تحرزه ما تسمى القوات الشرعية التابعة لحكومة هادي، إلا أن ذلك التقدم يجري ببطء ولا يمكن وصفه بالتقدم الدراماتيكي، بل لا زالت جبهة تحالف (الحوثي/ صالح) متماسكة في عدة مناطق من جبهات القتال، بل تحاول اختراق صفوف الحكومة ببعض التفجيرات والاغتيالات داخل ما يسمى المناطق المحررة وأهمها مدينة عدن.

إلا أن المشهد العام يتضح فيه التقدم العسكري لقوات الحكومة مع التحالف العربي خصوصا في الجبهات المحيطة بالعاصمة صنعاء.

ويبدو أن جولة المفاوضات القادمة ستعقد في الموعد المحدد لها، لأن الحوثيين بحاجة لها إذ تعتبرهم الأمم المتحدة جهة رسمية للتفاوض مع حكومة هادي، وهنا يظهر التمايز في معايير الأمم المتحدة في اعتبار الحوثيين طرفاً رسمياً في المفاوضات ويمتلكون مطالب شرعية، رغم أنهم وفق معايير الأمم المتحدة مليشيا عسكرية قامت بفرض مكاسبها باستخدام القوة!! ما يكشف أن للحوثيين سندا دوليا قويا يجعلهم غير آبهين حتى بتنفيذ قرارات الأمم المتحدة وأشهرها قرار ٢٢١٦.

وفي السياق ذاته التقى السفير الأمريكي لدى اليمن بأحد القيادات الحوثية السابقة مؤخراً، وأكد السفير على حق الحوثيين في التواجد في الحل السياسي القادم لليمن. وهذا يعني دعماً أمريكياً قويا لتلك الجماعة في المحافل الدولية في الوقت الذي يرفع فيه الحوثيون شعار الموت لأمريكا!!!

ولهذا فإن الحكومة اليمنية نفسها تعلم أن الحوثيين سيكونون جزءا من النظام القادم في البلاد، وأنه لا مفر من ذلك، فقد صرح بذلك عدة مرات نائب الرئيس اليمني خالد بحاح قائلا إن الحوثيين جزء من أبناء اليمن ولهم الحق في التمثيل السياسي.

وعلى هذا الأساس سيتجه الطرفان لجولة المفاوضات القادمة منتصف الشهر القادم، الحوثيون من أجل كسب موقع مهم في السلطة القادمة معززين بالدعم الدولي لهم، وبما لهم من قوة داخل الأراضي اليمنية. والحكومة راضخة أمام الضغوط الأمريكية، وإقرارا منها بعدم تفوقها العسكري في البلاد.

إلا أن الجدير ذكره هنا أن أهل اليمن هم الخاسر الأكبر في الحرب والسلم بين الطرفين:

ففي الحرب هم وحدهم وقود المعارك الدائرة في البلاد.

وفي السلم تقاسم الثروة والنفوذ بين طرفي النزاع خدمة لمصالح الأسياد الغربيين.

ثم إن الطرفين سيوقعان على نظام حكم تفرضه عليهم الأمم المتحدة (الغرب الكافر) ليبقيهم بعيدا عن مشروع الأمة، الخلافة الإسلامية الراشدة على منهاج النبوة التي تتوق شعوب العالم الإسلامي للوصول إليها..

إلا أن الهيمنة الغربية وتبعية قيادات المنطقة لها، تبقي الغرب الكافر ممسكا بملفات المنطقة في يده، ولا سبيل للانعتاق من تلك الهيمنة إلا أن تنزع ملفات قضايانا من تلك القيادات، التي أثبت التاريخ والوقائع خيانتها لله ولرسوله وللأمة الإسلامية. وأن يسير الناس خلف القيادات المخلصة من أبناء الأمة الذين يقدمون التضحيات في سبيل إعادة الأمة الإسلامية إلى مسارها الصحيح في تطبيق شرع ربها وحمله للعالم، لتعود إليها مكانتها القيادية بين الأمم ■

أضواء على عمليات «تحرير» الرمادي

بقلم: علاء الحارث - العراق

منذ أشهر والحكومة العراقية تتحدث عن قرب قيام الجيش بعملية لاستعادة مدينة الرمادي وجرت محاولات عديدة للاقتراب من المدينة باءت جميعها بالفشل، وأخيراً بدأت القوات الأمنية بعملية عسكرية كبيرة لاستعادة المدينة وذلك بعد قيام وزير الدفاع الأمريكي أشتون كارتر بزيارة للعراق وأعقبه رئيس أركان الجيش الأمريكي مارك ميلي بزيارة أخرى، وتحدث الاثنان عن قرب تحرير مناطق من تنظيم الدولة، وفعلاً قامت القوات العراقية وبدعم من الطيران الأمريكي ومساعدة العسكريين الأمريكان في التخطيط والتنفيذ لمعركة الرمادي، وحققت القوات تقدماً كبيراً وأصبحت الرمادي في حكم الساقطة في قبضة القوات الأمنية، التي طلبت من سكانها الخروج من المدينة خلال ثلاثة أيام قبل اشتداد القصف على المدينة الذي كان قاسياً سواء من الطائرات الأمريكية أم من مدفعية الجيش، وظهر ذلك واضحاً من حجم الدمار الكبير الذي أصاب المدينة من خلال الصور التي ينقلها التلفزيون العراقي يومياً، والمدينة أصبحت شبه مدمرة مما يصعب على أهلها العودة إليها حتى بعد «تحريرها».

والجدير بالذكر أن عملية تحرير الرمادي لم يشترك فيها الحشد الشعبي كما صرح بذلك مقتدى الصدر.

ومن الواضح الآن أن دور التنظيم في الرمادي قد انتهى وسيطرة الجيش على المدينة أصبحت مسألة وقت، إن تحرير الرمادي من تنظيم الدولة لا يعني أن وجود التنظيم في العراق قد انتهى، ولكن كان لا بد للحكومة العراقية من تحقيق نصر على التنظيم وخاصة في الأنبار القريبة جداً من بغداد والتي شكلت هاجساً خطيراً وتهديداً للعاصمة بغداد، وازداد الضغط على الحكومة للتحرك من أجل طرد التنظيم من الأنبار وبالذات من الرمادي باعتبارها مركز محافظة، وكان لا بد من إعادة بعض الاعتبار للحكومة التي فقدت هيبتها والجيش الذي أصبح أضعف من الحشد الشعبي الذي هدد الحكومة أكثر من مرة، مما جعل القيادة الأمريكية تتحرك لمساعدة الحكومة والجيش في استعادة المدينة، كما تحركت سابقاً لاستعادة تكريت مركز محافظة صلاح الدين.

أما الموصل فبالرغم من تصريح رئيس الوزراء حيدر العبادي أن تحريرها سيتم بعد تحرير الأنبار إلا أن الأمر يبدو بعيداً في الوقت الحاضر، وذلك لارتباط الأمر بسوريا أولاً ثم بمشروع تقسيم العراق إلى أقاليم ثانياً، وهذا الأمر لا يزال يحتاج وقتا، على الرغم مما يجري في سوريا من تحالفات وتصفيات توحي بقرب حل موضوع سوريا إلا أن الأمر ليس بالسهل ويحتاج وقتاً أطول، وكذلك موضوع الأقاليم الذي يشهد صراعاً بين الحكومة من جهة والعشائر السنية في نينوى والأنبار من جهة أخرى.

إن احتلال المدن من قبل المسلحين سواء تنظيم الدولة أم غيرهم ثم إخراجهم منها أدى إلى تدمير هذه المدن وتشريد الناس منها وقتل الآلاف من الرجال والنساء والأطفال وهدم البنية التحتية وإتلاف البساتين وضياع الممتلكات، إضافة إلى تشويه صورة الإسلام وحكمه لدى الناس، وزعزعة ثقة المسلمين بالحركات الإسلامية المسلحة التي ادعت حرصها على الحكم بما أنزل الله ولكنها لم تفعل.

إن مآسي العراق وسوريا وغيرها من بلاد المسلمين سببها أمران اثنان، أولهما تولي السلطة من قبل حكام يأتمرون بأمر الكفار المستعمرين والثاني الحكم بغير ما أنزل الله، ولا خلاص للمسلمين إلا بإزالة هؤلاء الحكام الرويبضات وإعادة الحكم بما أنزل الله بالطريقة الشرعية لتكون خلافة على منهاج النبوة يعز فيها الإسلام وأهله ويذل فيها الكفر والنفاق وأهله، ولذا وجب على المسلمين العمل الدؤوب والمخلص لهذين الأمرين والالتفاف حول حملة الدعوة العاملين المخلصين لإعادة الإسلام إلى الحياة واستئناف الحياة الإسلامية وبعيداً عن كل الدول والمنظمات الدولية التي تتاجر بدماء المسلمين طمعاً بثروات أُمة الإسلام وإطفاء نار حقدهم على هذه الأمة التي أعزها الله بالإسلام، هذه الأمة التي أنابت ثانية إلى دينها وتريد العودة إلى عزتها بإسلامها. ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ اسْتَجِيبُواْ لِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ إِذَا دَعَاكُم لِمَا يُحْيِيكُمْ وَاعْلَمُواْ أَنَّ اللّهَ يَحُولُ بَيْنَ الْمَرْءِ وَقَلْبِهِ وَأَنَّهُ إِلَيْهِ تُحْشَرُونَ﴾ ■

الركون إلى الدول الغربية والدول التابعة لها: معصية عظيمة وتسخير لتضحيات المسلمين لخدمة الأعداء

بقلم: عبد الله المحمود

أعاد مؤتمر الرياض بالأسلوب الذي انعقد به وبالكيفية التي صدر بها بيانه الختامي إثارة النقاش في مسألة العلاقة بين الفصائل المسلحة وما يسمى الدول الداعمة!، وإشكالية العلاقة بين الفصائل المسلحة والدول الداعمة وإن كانت موجودة مسبقا قبل ثورة الشام أصلا، إلا أن طبيعة ثورة الشام المختلفة من حيث حقيقتها عما سبقها، ساهم في جعل هذه العلاقة تحت المجهر، مما حدا بكثيرين للبحث عن مسوغات تضفي الشرعية على تلقي الدعم من الدول القائمة في العالم الإسلامي. والبحث عن المسوغات الشرعية فرضته حقيقة أن ثورة الشام اتخذت من الإسلام مطلبا، والانحراف عن الإسلام يتناقض مع الثورة، ولذلك فمجرد حصر البحث في كون هذا العمل حراما أو حلالا ميزة حسنة بالرغم من محاولات الالتفاف على النصوص وتحوير الوقائع.

ولعل ما حدث في مؤتمر الرياض وما وقع بعده يستدعي من الإخوة في الفصائل المسلحة أن يقفوا وقفة مراجعة وينظروا لأنفسهم ويلحظوا خطواتهم والمواقف التي انتزعت منهم، والبيانات التي وقعت رغما عنهم، والتصدع الذي أصابهم، ثم ليسألوا أنفسهم إلى أين جرهم مقدمو الدعم؟ وإلى أين سينتهي بهم المطاف بعد أن بدأ «الداعم» بمحو الثوابت إن بقي هناك شيء اسمه ثوابت!.

وأصل الخطأ الذي وقع فيه الباحثون عن المسوغات والذي نتج عنه انجرار الفصائل لتلقي الدعم هو جعلهم المسألة من فروع مسألة الاستعانة بالكفار وما يلحق بها من الاستعانة بأهل الظلم وغيرهم، وإيرادها على أنها من مسائل الخلاف بين العلماء والتي لا يحق فيها للمخالف أن ينكر على من حمل خلاف رأيه، وقيل إن «الدعم غير المشروط» جائز مطلقا، وهكذا حتى ادعى من ادعى بأن تلقي الدعم ليس جائزا فحسب بل هو واجب.

والواقع أن حقيقة «الدعم» المقدم من قبل الأنظمة العميلة القائمة في العالم الإسلامي ينطبق عليه حكم الركون إلى الظالمين لا حكم الاستعانة بهم وقد قال الله تعالى: ﴿وَلَا تَرْكَنُوا إِلَى الَّذِينَ ظَلَمُوا فَتَمَسَّكُمُ النَّارُ وَمَا لَكُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ مِنْ أَوْلِيَاءَ ثُمَّ لَا تُنْصَرُونَ﴾ [هود: ١١٣] يقول القرطبي رحمه الله تعالى: (قوله تعالى: (ولا تركنوا) الركون حقيقة الاستناد والاعتماد والسكون إلى الشيء والرضا به)، فالنهي عن الركون نهي صريح عن الاستناد والاعتماد على الظالمين، فكيف إذا كان الظالمون يتربصون بالمسلمين الدوائر، ويعلنون العداء ليل نهار للغاية التي يسعى لها متلقو الدعم المتمثلة بتطبيق الشريعة عندما كانت الشريعة ثابتا من ثوابتهم يوما؟!

ولعل أحدا من هذه الفصائل لا يماري في أنهم أصبحوا يستندون في وجودهم وبقائهم وديمومة عملهم على «الدعم غير المشروط» الذي تقدمه هذه الدول فأصبح «الدعم غير المشروط» سيفا مصلتا على رقاب هذه الفصائل، حتى ظهرت في مؤتمر الرياض كالجمل الأُنُف تقاد حيث تريد دول «الدعم غير المشروط»، ووضح أن هذه الدول لم تكن أصلا بحاجة لتضع شروطا مسبقة، لأن الفصائل ارتهنت لها «بالدعم غير المشروط».

ومما يزيد في عظم جريمة الركون إلى دول الكفر أو الدول التابعة لها أن ارتهان الفصائل لما تريد هذه الدول يجعل دماء الشهداء الطاهرة تسخر لخدمة مخططات الغرب الكافر، فتضيع الدماء التي سالت على صيحات «الأمة تريد خلافة إسلامية»، بل ها هم يسعون لجعل تلك الدماء الزكية مدادا يكتب به دستور كفر لدولة علمانية!

إن النبي ﷺ قال: «لا يلدغ المؤمن من جحر واحد مرتين»، وما زال جحر «الدعم غير المشروط» أو «دعم تقاطع المصالح» مصدرا للدغات قاتلة متكررة، فحركات الجهاد الأفغاني، وفصائل فلسطين، والصومال وكشمير وغيرها شاهدة، كلما نبت للأمة أمل وأدته الدول الداعمة، والسعيد من اتعظ بغيره والشقي من كان عظة لغيره.

ولو تدبر الواقعون في حبائل الكفار وعملائهم قوله تعالى: ﴿فَاسْتَقِمْ كَمَا أُمِرْتَ وَمَنْ تَابَ مَعَكَ وَلَا تَطْغَوْا إِنَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ * وَلَا تَرْكَنُوا إِلَى الَّذِينَ ظَلَمُوا فَتَمَسَّكُمُ النَّارُ وَمَا لَكُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ مِنْ أَوْلِيَاءَ ثُمَّ لَا تُنْصَرُونَ﴾ لعلموا أن العاصم من الانزلاق في مخططات الكفار وعملائهم، والمنجي من حبائل المتآمرين وإجرامهم هو فقط الاستقامة على الطريق الذي خطه الله سبحانه لنبيه الكريم ﷺ من غير زيادة ولا نقصان لأنها وحدها الطريق المؤدي للنصر والتمكين، ومهما تلقى المتهوكون من دعم وتمويل فلن يكون عاقبته إلا ما حكم به رب العالمين عليهم ﴿ثُمَّ لَا تُنْصَرُونَ﴾ ■

تتمة كلمة العدد: دعوة العلماء لدعم المرابطين في المسجد الأقصى لا تغني...

إن بشاعة التوظيف السياسي للفتاوى ولمواقف العلماء التي تغطي عورات الحكام لا يمكن أن تُستر بالعمائم واللحى، ولا شك أن المسلم الأبيّ يبحث عن هامات العلماء الأفذاذ الذين تهرّ مواقفهم عروش الملوك، لا الذين تُكتب فتاواهم على أوراق الدولارات وعلى شيكات التمويل النفطي لتسند العروش فوق أكتاف الشعوب المضلّلة.

وهذا القرآن الذي يحفظه العلماء ويتذاكرون أحكامه قد بيّن أن النصرة الحقيقية للمسجد الأقصى وللأرض المحتلة تعني القتال في سبيل الله لتحرير الأرض لا «مجرد التصفيق!» للمستضعفين وهم يرابطون، وقد قال الله سبحانه: ﴿وَمَا لَكُمْ لَا تُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَالْمُسْتَضْعَفِينَ مِنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ وَالْوِلْدَانِ﴾، أما أن تترك مهمة النصرة للمستضعفين في الأرض، ويتم تحويلهم إلى موظفين فهو ابتداع نهج مناقض لثقافة القرآن ولنهجه في الجهاد ضد المحتلين.

وهذه نصيحة شرعية للعلماء أن يستلهموا مواقفهم من وحي الكتاب، ولا يضبطوا فتاواهم بالمساحة التي يتيحها الحكام، وأن يستحضروا قيمة القصص القرآني - للعظة لا مجرد التلاوة - وقد سرد مواقف العلماء من بني إسرائيل ﴿مِنَ الَّذِينَ هَادُوا يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ عَنْ مَوَاضِعِهِ وَيَقُولُونَ سَمِعْنَا وَعَصَيْنَا﴾، ﴿وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا كَانُوا يَكْتُمُونَ﴾، لتستيقظ فيهم دوافع الإيمان وتحركهم حرارة العقيدة، لعلّهم يدركون حينها خطورة كتمان الحق، وعاقبة أكل المال السياسي مقابل الفتوى التي تتجاهل جهاد الجيوش ووجوب النصرة العسكرية، وقد حذّرهم الله سبحانه من ذلك في قوله: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ مِنَ الْكِتَابِ وَيَشْتَرُونَ بِهِ ثَمَنًا قَلِيلًا أُولَئِكَ مَا يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِمْ إِلَّا النَّارَ وَلَا يُكَلِّمُهُمُ اللَّهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾.

إن الفتوى الشرعية أمانة تنوء بحملها الجبال الشاهقات، وهي إخبار بالحكم الشرعي المستند إلى دليل شرعي من الوحي لا من تعليمات الأنظمة المستبدة، ولا يصح أن يكون الإخبار بحكم الله - القاهر فوق عباده - تنفيسا عن نوازع الحكام الأقنان ولا تعبيرا عن رغباتهم في استعباد الشعوب.

لقد آن للعلماء أن تخشع قلوبهم لذكر الله وما نزل من الحق، وأن يدركوا أن الجهاد ضد اليهود (وضد كل المحتلين) هو ذروة سنام الإسلام، وأن الدولارات لا تبيح المحظورات، ولا تعفي من الواجبات، ولا تغير الأولويات ■

* عضو المكتب الإعلامي لحزب التحرير في فلسطين

تتمة: كيف سيبدو المشهد الليبي بعد القرار الدولي ٢٢٥٩؟

نشاط أبناء البلد المسلمين بعدما كسروا حاجز الخوف وأصبح لديهم وعي سياسي عام إلى حد ما، فتخاف بريطانيا كما يخاف غيرها من أن يزداد الوعي لدى الشعب الليبي حتى يصبح وعيا تاما، فيتركوا العملاء وينضموا إلى السياسيين المخلصين الواعين الذين وقفوا في وجه القذافي وتصدوا لهرطقته وأباطيله ومنها إنكاره للسنة النبوية وفضحوا ارتباطه ببريطانيا وتنفيذه لسياساتها في المنطقة وفي أفريقيا وعملوا على نشر فكرة الخلافة فسجن وأعدم العديد منهم.

فمن هنا نفهم تصرفات العملاء، فقد اجتمع رئيس المؤتمر العام نوري أبو سهمين ورئيس البرلمان عقيلة صالح في مالطا التابعة لبريطانيا يوم الثلاثاء ٢٠١٥/١٢/١٥ فبعثا برسالة إلى سكرتير الأمم المتحدة قالا فيها: «إن اعتماد الاتفاق السياسي في الصخيرات زاد من تعقيد المشهد الليبي وإن الحكومة التي اعتمدت برئاسة فايز السراج لم تكن ناتجة عن توافق ليبي بل نتاج اجتهاد شخصي للمبعوث السابق ليون». وأشارا إلى المظاهرات التي خرجت في طرابلس ومدن أخرى احتجاجا على الاتفاق. مما يؤكد أنهما أُعدا ليكونا من زعماء المعارضة. فلن يمنعا تشكيل الحكومة وإنما سيظهران أنهما معارضان لها، لأن تشكيلها قد تم تأكيده بقرار دولي. والدليل على ذلك أنهما عارضا اتفاق الصخيرات ولكنهما لم يعرقلا توقيعه، مما يؤكد على أن معارضتهما شكلية وليست جادة.

وكذلك اعترض رئيس حكومة المؤتمر العام بطرابلس خليفة الغويل على الحكومة التي سيتم تشكيلها وعلى قرار مجلس الأمن، فقال «إن الوزارة المنبثقة عن الاتفاق غير شرعية وإن الشعب الليبي لن يسمح لها بدخول العاصمة».

فنرى أن وفود المؤتمر العام ومجلس النواب يوقعون على الاتفاق النهائي ويرحبون بقرار مجلس الأمن ومن ثم يقوم هؤلاء الرؤساء الثلاثة بالاعتراض ولم يقوموا بأعمال جادة لعرقلة ذلك! وهم لا يعلنون أن هذه الوفود لا تمثل مؤسساتهم ولا يعلنون عزلها لأنها خالفت أوامرهم! كل ذلك يؤكد أن هؤلاء في الأصل راضون عن الاتفاق وعن القرار ولكنهم يبدون معارضة شكلية، ولا يقفون حجر عثرة في سبيل تنفيذهما، حتى إذا ما نجح الاتفاق يبقون ممسكين بزمام الأمور أو يقودون المعارضين ويخدعون المخلصين.

وقد تضمن قرار مجلس الأمن الذي صاغته بريطانيا دعوة دول المجلس إلى مساعدة الحكومة التي ستشكل في غضون ٣٠ يوما والاستجابة لطلباتها في مواجهة التهديدات الأمنية ومحاربة تنظيم الدولة وغيره. وقد نقلت وسائل الإعلام يوم ٢٠١٥/١٢/١٢ قول السفير البريطاني في ليبيا بيتر ميليل: «إن بلاده على استعداد للتدخل العسكري في ليبيا لمكافحة الإرهاب بمجرد طلب حكومة الوفاق الوطني الليبية المنتظرة ذلك». وقول وزيرة القوات المسلحة البريطانية بيني موردون: «إن بلادها تراقب بدقة الجماعات الإرهابية في ليبيا وإن هذه الجماعات تهدد ليبيا والدول المجاورة لها والمصالح البريطانية في المنطقة». وقول وزير خارجية بريطانيا هاموند: «بأن حكومة وفاق وطني يمكن أن تبدأ في السماح لنا بإعادة بناء ليبيا». فبريطانيا صاغت القرار على مقياسها لتطلب الحكومة القادمة من بريطانيا مساعدتها كما أشار المسؤولون البريطانيون حتى تبقى هي صاحبة النفوذ في ليبيا. ومن تلك المساعدة التدخل العسكري، وذلك في مواجهة التدخل الأمريكي العسكري.

وقد أعلنت فرنسا كما ذكرت إحدى صحفها «لوفيغارو» يوم ٢٠١٥/١٢/٢٢ أنها بدأت الإعداد لتدخل عسكري جديد في ليبيا لمحاربة تنظيم الدولة. وذكرت أن سبب دعم فرنسا للمبعوث الدولي في ليبيا لإنجاح الاتفاق النهائي هو الحرص على إعداد السيناريو المناسب الذي يسوق التدخل والذي يتمثل في الاتفاق على حكومة وحدة تعتمد على تحالف دولي مستعد لمدها بالقوات والسلاح لمحاربة تنظيم الدولة وفي حالة فشل ذلك ستتولى فرنسا تشكيل تحالف عسكري تتولى قيادته وتقوم بالتدخل المباشر. أي أن أوروبا تريد تشكيل حكومة ليبية تطلب منها المساعدة العسكرية والتدخل العسكري.

وبذلك يبدو المشهد الليبي عقب قرار مجلس الأمن مؤهلاً لمزيد من الصراع بين أمريكا وأوروبا، فلا يظهر أن طرفا سيستسلم للثاني لأن لكل منهما قوى على الأرض تعمل لحسابهما، وكذلك قوى إقليمية تساعدهما، وهو مؤهل لمزيد من سفك دماء المسلمين بذريعة محاربة تنظيم الدولة وغيره. والاتفاقات التي وقعت والقرارات الأممية التي صدرت لا تبدو أنها ستوقف ذلك، بل هي لاستخدامها لتعزيز مواقع كل من الطرفين حتى ينتهي الأمر إلى تغلب طرف على آخر، أو الاتفاق على تقاسم النفوذ، أو أن يقيض الله لهذا الشعب المكلوم من يأخذ بيده من السياسيين المخلصين أمثال حزب التحرير فينقذه من أتون هذه الحرب التي هو وقودها، ويقوده مع شعوب الأمة المكلومة لمصارعة تلك القوى الأجنبية الدخيلة وطردها من ليبيا ومن كافة بلاد الإسلام لتعود عزيزة تحيا حياة إسلامية كريمة في ظل الخلافة الراشدة على منهاج النبوة فلا تنساق وراء كل ناعق من عملاء الاستعمار ولا تنخدع بحركاتهم وألاعيبهم ■

الصين تقر قانونا مثيرا للجدل لمكافحة «الإرهاب»

أقر البرلمان الصيني يوم الأحد الماضي قانونا جديدا مثيرا للجدل لمكافحة الإرهاب يطالب شركات التكنولوجيا بتسليم معلومات حساسة مثل مفاتيح التشفير للحكومة ويسمح للجيش بشن عمليات في الخارج لمكافحة الإرهاب. ويقول مسؤولون صينيون إن بلادهم تواجه تهديدا متزايدا من متشددين وانفصاليين خاصة في منطقة شينجيانغ حيث قتل المئات في أعمال عنف خلال السنوات القليلة المنصرمة. وأثار القانون قلقا عميقا في عواصم غربية ليس فقط لأنه قد ينتهك حقوق الإنسان مثل حرية التعبير ولكن أيضا بسبب مواد تتعلق بالإنترنت. وقال لي شو وي نائب رئيس إدارة القانون الجنائي في لجنة الشؤون التشريعية بالبرلمان بعد إقرار القانون إن الصين تفعل ببساطة ما تفعله بالفعل دول غربية أخرى بمطالبة شركات التكنولوجيا المساعدة في محاربة الإرهاب. وأضاف أن القانون لن يؤثر على أعمال شركات التكنولوجيا العادية مضيفا أن هذه الشركات ليس لديها ما تخشاه فيما يتعلق بإنشاء «أبواب خلفية» أو خسارة حقوق الملكية الفكرية. (رويترز)

الراية: **لقد بات واضحا أنه تحت ذريعة الحرب على ما يسمونه الإرهاب يشنون حربا على الإسلام والمسلمين.. والصين بحكم سياستها الظالمة تجاه المسلمين فيها وبخاصة في إقليم شينجيانغ تريد التضييق عليهم بذريعة محاربة الإرهاب.. وهذه ليست المرة الأولى التي تتخذ الحكومة الصينية قرارات ضد المسلمين هناك بذريعة محاربة الإرهاب وبالطبع لن يكون هذا القرار هو الأخير. إن المسلمين في غياب خلافة راشدة على منهاج النبوة كالأيتام على مآدب اللئام، فهل يعي المسلمون ذلك فيجعلوا العمل لإيجاد تلك الخلافة على رأس أولوياتهم؟؟!!**

روحاني يحض «الدول الإسلامية» على «تصحيح صورة الإسلام»

رأى الرئيس الإيراني حسن روحاني يوم الأحد الماضي أن «مسؤولية جسيمة» تقع على عاتق «الدول الإسلامية» من أجل «تصحيح صورة الإسلام لدى الرأي العام العالمي». وقال روحاني في كلمة ألقاها في طهران، لدى افتتاح مؤتمر دولي مخصص لـ«أزمة العالم الإسلامي الحالية»، إن «علينا اليوم إزالة الصورة السلبية للإسلام». وقال «للأسف إن نسبة ٨٤ بالمائة من العنف والإرهاب والمجازر تحدث في العالم الإسلامي وفي إفريقيا وشمالها والشرق الأوسط وغرب آسيا». وتابع «علينا التصدي لأيديولوجيا وخطاب العنف»، اللذين تنشرهما مجموعات جهادية مثل تنظيم الدولة الاسلامية. وشدد على «ضرورة الوحدة والتكاتف بين المسلمين»، داعيًا «جميع الدول الإسلامية في المنطقة وما بعدها» إلى العمل بهذا الصدد، «بما في ذلك الذين يواصلون حتى الآن قصف جيرانهم». (موقع إيلاف)

الراية: **إن الرئيس الإيراني يطالب الدول في العالم الإسلامي بتصحيح صورة الإسلام متغافلا عن كون إيران، كما السعودية وغيرهما، من الأدوات التي تُستعمل في تشويه صورة الإسلام والمسلمين. فإيران والدول القائمة في العالم الإسلامي لا تطبق الإسلام وتصوّر الإسلام على غير حقيقته وهي تنفذ سياسات الغرب في إثارة النعرات المذهبية والقومية مع ما ينتج عن ذلك من نشوء تنظيمات ترفع لواء الحرب المذهبية.. ثم ألا يعلم روحاني أن هذا العنف والإرهاب والمجازر الذي يتحدث عنه ويحدث في العالم الإسلامي إنما تقف وراءه دول استعمارية وأن إيران ومعها دول المنطقة ما هم إلا أدوات بيد تلك الدول في تنفيذ مشاريع تلك الدول؟؟!! ولماذا لا ينطق الرئيس الإيراني بالحقيقة الساطعة وهي أن تشويه صورة الإسلام هو مخطط غربي خبيث للنيل من الإسلام والمسلمين وذلك للحيلولة دون عودة الخلافة الراشدة على منهاج النبوة؟؟!!**

من بريد القراء

الكونغرس الأمريكي يقر إصلاحات «عميقة» في صندوق النقد الدولي!

بقلم: صالح - الجزائر

صادق الكونغرس الأمريكي الجمعة ٢٠١٥/١٢/١٨م على حزمة إصلاحاتٍ تتمثل في إجراء تغييرات في هيكلة صندوق النقد الدولي بما يعزز ثقل ما يسمى الدول الصاعدة. وكانت هذه الهيكلة الجديدة تنتظر الضوء الأخضر الأمريكي منذ عدة سنواتٍ. يذكر أن هذا الإجراء الذي كان قد تم تبنيه في أوج الأزمة المالية العالمية من طرف الـ ١٨٨ دولة المشاركة، وهي الدول الأعضاء في الصندوق، يتضمن مما يتضمن مضاعفةَ الموارد الدائمية للصندوق أي حجم الإسهامات أو مجمل حصص المساهمة بحيث تصبح ٦٦٠ مليار دولار أمريكي. علماً أنه كان يفترض أن يأخذ هذا الإجراء طريقه إلى التنفيذ على أرض الواقع في أواخر سنة ٢٠١٢م، إلا أنه جرى تجميده بسبب الفيتو الأمريكي، وهو الأمر الذي لطالما أقلق بشكل متزايد هذه الدول الصاعدة المعروفة بمجموعة «بريكس»، أو ما يسمى الدول التعديلية، كونها تسعى منذ أمد إلى تعديل ميزان القوى في المنظومة الاقتصادية الدولية (التي تخضع لهيمنة القوى الغربية الكبرى) وانتزاع المبادرة من القوى المهيمنة. وهو الأمر ذاته الذي - وبنفس القدر - بات منذ سنوات يزعج أيضاً مجلسَ إدارة صندوق النقد الدولي نفسِه، الذي يخشى كثيراً من فقدان «مصداقيته» بحسب القائمين عليه!

ومما لا شك فيه أن مجيء الضوء الأخضر الأمريكي يوم ٢٠١٥/١٢/١٨م سيعيد ترتيب الأوراق داخل مجلس إدارة صندوق النقد الدولي، وتحديداً داخل الهيئة المشرفة والمسئولة عن إقرار برامج «المساعدات» بحيث يعكس هذا الترتيب الجديد الصعودَ المتنامي لدول ما سمي مجموعة بريكس (الصاعدة) على حساب القوى الغربية المهيمنة على الصندوق منذ نشوئه. يذكر أن الصين التي تمثل القوة الاقتصادية العالمية الثانية، وإلى حد هذه الساعة، ليس بحوزتها سوى أقل من ٤٪ من حقوق التصويت في الصندوق «الدولي»، وهي نسبة تفوق بقليل حصة إيطاليا، التي لا يمثل اقتصادُها سوى خمس حجم الاقتصاد الصيني! إلا أنه يتوقع بعد تنفيذ الإصلاحات أن يرتفع وزن الصين إلى ما يربو قليلاً على ٦٪، وستكون بالتالي «الرابع الأكبر» (!) من هذه الخطوة التي ستمنح كذلك زياداتٍ متواضعة في قوة تأثير كل من الهند التي ستنتقل حصتها (من ٢,٣ إلى ٢,٦٪) والبرازيل (من ١,٧ إلى ٢,٢٪) وروسيا (من ٢,٣ إلى ٢,٦٪). وتبقى كل هذه الدول تقع بعد بريطانيا وفرنسا وألمانيا... في الترتيب.

ستبقى الولايات المتحدة (بوزن ١٦,٥٪ من حق التصويت في صندوق النقد الدولي) الدولة الأكبر إسهاماً والأثقل وزناً في هذه المؤسسة، وستبقى بالتالي اللاعب الأكبر سياسياً واقتصادياً والقوةَ الأكبر نفوذاً وقدرةً في توجيه القرارات المهمة للصندوق.

ونحن نتساءل: ماذا يعني أن ينتظر قرار متخذٌ من طرف كل الدول الفاعلة (على الأقل على الساحة الاقتصادية عالمياً، بل من طرف كل الـ١٨٨ دولة المشارِكة في صندوق النقد الدولي) منذ عام ٢٠١٠م أي منذ خمس سنواتٍ كاملة (بسبب الفيتو الأمريكي)، ماذا يعني أن ينتظر مصادقةَ الكونغرس الأمريكي لكي يأخذ طريقَه إلى الواقع والتنفيذ؟؟؟

لا يعني هذا سوى أمرين اثنين:

١- قرار كهذا لا شك أنه يحتاج بالنسبة لدولة كبرى بحجم أمريكا، دراسة مستفيضة وحساباتٍ دقيقة من جانب خبراء السياسة والاقتصاد الأمريكيين على مستوى التداعيات والتأثيرات على المدى البعيد، بحيث تدرس المآلات وتُضمن النتائج مسبقاً. كما أن الأزمة المالية التي ضربت الرأسمالية المتوحشة في معقلها وفي مركزها منذ ٢٠٠٨م لم تكن لتسمح في خضم تداعياتها على الداخل الأمريكي بمزيد من الزعزعة أو الضغط على أدوات أمريكا في الهيمنة.

٢- صندوق النقد «الدولي» هو في الحقيقة مؤسسة أمريكية بامتياز. وهو مؤسسة استعمارية ربوية مجرمة في حق شعوب الأرض كلها، ظاهرها المساعدة وباطنها الإفقار والعذاب. وهو أداة فاعلة من أدوات التسلط والظلم والسيطرة الأمريكية، من خلال التدخل والتحكم في اقتصاديات الدول عبر القروض و«المساعدات» وغيرها.

أما الأرقام الواردة فإنها تكشف أمرين آخرين هما:

١- مدى هيمنة الدولة الأمريكية على الموقف الدولي وعلى العالم وقدرتها على صنع السياسات وإملائها على جميع الدول، ومدى قوة تأثيرها في جميع أنحاء المعمورة. تعطي هذه الأرقام كذلك نظرةً على حجم التأثير (الاقتصادي على الأقل) لكلٍّ من هذه الدول المذكورة في المنظومة الغربية الرأسمالية، المتحكمة اليوم في العالم بالقوة والقهر.

فمجرد وقف قرار «إصلاح» أو إعادة النظر في قواعد اللعبة داخل صندوق النقد الدولي على موافقة الكونغرس الأمريكي (رغم الاتفاق في ٢٠١٠م من قبل المجموعة الدولية) يدلل على أن الأمر يعتبره صانعو القرار الأمريكي مسألةً أمريكية داخلية، تحتاج إلى تفويض من الشعب الأمريكي عبر ممثليه!

٢- يبقى أن الخاسر الأكبر عالمياً هم المسلمون، الذين – بفقدان دولتهم – فقدوا وجودَهم على الساحة الدولية، وآلت مقدرتهم على التأثير في مجريات الأحداث عالمياً إلى الصفر!! فلا وجود لهم اليومَ مطلقاً في السياسية الدولية لا من خلال تعدادهم ولا من خلال العدد الكبير للكيانات (الدول) التي أنشأها الاستعمارُ الغربي في بلادهم. وحدها الدولة الإسلامية (دولة الخلافة) هي من سيعطي للمسلمين دورهم الحقيقي في رسم معالم مستقبلهم وفي تدبير شؤون العالم. وسيبقى المسلمون في حالة الضياع والانحدار هذه حتى يأذن الله بقيام دولة الخلافة الراشدة على منهاج النبوة، التي ستزيل حتماً كل هذه المنظومة الرأسمالية الحاقدة والفاسدة والظالمة والمتسلطة على شعوب الأرض.

نقول أيضاً: إن كل ما قلناه عن صندوق النقد الدولي آنفاً ينطبق تماماً أيضاً على هيئة الأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي ومنظمة التجارة العالمية، فكل هذه المؤسسات ومثيلاتُها نشأت أو أُنشئت لتكون أدواتٍ بيد القوى الغربية الرأسمالية المتغطرسة وأمريكا تحديداً خصيصاً لبسط الهيمنة. فلا يجوز شرعاً أن يكون المسلمون طرفاً في أيٍّ منها ولا بوجه من الوجوه. إلا أن هذا الحكم الشرعي لن يُفعَّل على الأرض ولن يجد طريقه إلى الواقع حتى تعود دولةُ الخلافة ويمتلك المسلمون عندئذ زمامَ أمورهم بأيديهم. ولو أن المسلمين اشتغلوا بالسياسة انطلاقاً من دينهم وهويتهم لقامت دولتهم ولزالت محنتهم. نسأل الله تعالى أن يكرمنا بالخلافة الراشدة الثانية على منهاج النبوة عاجلاً غير آجل ■

موقف روسيا من وجود تنظيم الدولة في أفغانستان

مترجم

بقلم: سيف الله مستنير*

ذكر زامير كابولوف، المبعوث الروسي الخاص إلى أفغانستان، لوكالة أنباء إنترفاكس أن موسكو قد اتصلت بطالبان من أجل التعاون ضد قتال تنظيم الدولة. وأضاف أن روسيا وطالبان لديهم مصلحة مشتركة ضد تنظيم الدولة. وقال أيضا أن روسيا وطالبان فتحتا قنوات اتصال لتبادل المعلومات بينهما. وفي رد فعل على ذلك، قالت وزارة الدفاع الأفغانية، يوم الخميس ٢٠١٥/١٢/٢٤، إن مثل هذه العلاقة مع طالبان غير مقبولة. وذكرت طالبان من خلال بيان صحفي لها، أنها من أجل إنهاء الاستعمار الأمريكي، قد اتصلت بعدة بلدان، وستواصل القيام بذلك في المستقبل لأن ذلك من حقوقها المشروعة. غير أن طالبان قالت أنه فيما يسمى مكافحة تنظيم الدولة، فإنها لا تحتاج إلى دعم من أي دولة كما أنها لم تقم بالاتصال بأي شخص أو التحدث إلى أي شخص. وهذه هي المرة الأولى التي يناقش دبلوماسي روسي رفيع المستوى علاقة روسيا مع طالبان رسميا.

وعلى الرغم أنه من الواضح للجميع أن أمريكا لم تقم بغزو أفغانستان لمجرد محاربة «الإرهاب»، بل إن الهدف هو ضمان وجودها العسكري على المدى الطويل في هذا الموقع الاستراتيجي. ومن أجل ضمان ذلك فقد وقعت اتفاقيات أمنية واستراتيجية ثنائية مع الحكومة العميلة في أفغانستان. ومن الواضح أيضا للجميع أن الجيش الأمريكي ليس هنا للنوم في هذه القواعد العسكرية، لكنه هنا لمتابعة أهداف أمريكا الاستراتيجية تدريجيا لدعم وتوسيع هيمنتها العالمية، واستغلال الثروات المعدنية الموجودة. أحد هذه الأهداف الاستراتيجية الأمريكية هو تطويق روسيا والهدف الآخر هو استغلال الموارد الهيدروكربونية في بحر قزوين.

لذلك كان الهدف الرئيسي لأمريكا في أفغانستان حتى عام ٢٠١٤ هو الحصول على قواعد عسكرية دائمة، ومن ناحية أخرى، فإن أمريكا قد حققت أهدافها الرئيسية في أفغانستان وتريد الآن متابعة تحقيق أهدافها الإقليمية. ومن أجل تحقيق هذا، تستخدم أمريكا الأنظمة والحكومات العميلة في كل من أفغانستان وباكستان لتسهيل وتنسيق الجماعات المسلحة، مثل الفرع الباكستاني الأفغاني لتنظيم الدولة، في المناطق التي تعاني من الصراع في أفغانستان ومن ثم تمديده لزعزعة استقرار دول آسيا الوسطى.

وقد استوعبت روسيا أيضا نية أمريكا بدقة، وفيما يتعلق بهذه المسألة فإن السياسة الخارجية الروسية يقظة جدا. فقد ذكرت وكالة الأنباء الروسية تاس، أنه في ١٧ أيار/مايو وبناء على تعليمات من معصوم ستانيكزاي، وزير دفاع أفغانستان المؤقت، وحنيف أتمار، مستشار الرئيس للأمن القومي، أنزلت طائرات هليكوبتر مقاتلي تنظيم الدولة على طول الحدود بين طاجيكستان وتركمانستان. وأضافت وكالة الأنباء أن طائرة هليكوبتر مليئة بالأسلحة هبطت في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر في مقاطعة بالا مورغاب في إقليم بادغيس لتزويد مقاتلي تنظيم الدولة بالأسلحة. وعلاوة على ذلك، فقد اتهم أيضا ظاهر قدير، نائب رئيس «برلمان أفغانستان»، حنيف أتمار بدعم تنظيم الدولة عدة مرات. وذهب قدير إلى أبعد من ذلك وتحدى الحكومة في جلسة البرلمان العامة ممسكا في يده قرصاً مضغوطاً وهو يقول: أنه إذا كشف الأسرار، فإن الحكومة الحالية سوف تسقط. وبعد ذلك في ٢٢ كانون الأول/ديسمبر، ذكر زامير كابولوف للصحافة: «تحاول داعش جلب طالبان تحت السيطرة. ويجري نقل مقاتلي داعش من أوروبا الشرقية إلى المحافظات الشمالية من خلال طائرات هليكوبتر من طراز شينوك، التي لا يمتلكها جيش أفغانستان. وتستهدف طائرات بدون طيار أيضا أعضاء طالبان الذين لا يتعاونون مع داعش، ولكن عناصر طالبان الذين يتعاونون مع داعش لا يواجهون أية مشاكل». وفي مؤتمر شنغهاي استدعى رئيس الوزراء الروسي ديمتري ميدفيديف عبد الله عبد الله إلى موسكو لتوضيح ادعاءات بعض المسؤولين في الحكومة حول دعم وزارة الدفاع الأفغانية ومستشار الأمن القومي مقاتلي تنظيم الدولة للوصول إلى آسيا الوسطى. وقال عبد الله عبد الله إنه سيتوجه قريبا إلى روسيا لتطمين موسكو أنه لا يوجد تهديد مباشر من أفغانستان إلى روسيا.

وأخيرا يمكننا القول بأن وجود تنظيم الدولة في هذه المنطقة هو نتيجة لتنفيذ الحكومات الخائنة والخاضعة في أفغانستان وباكستان للخطط الأمريكية وممارسة الضغط على طالبان. مثل هذا المسعى قد أبعد سابقا مجموعة كبيرة من طالبان إلى أحضان إيران، والآن تدعي روسيا أنها تعمل جنبا إلى جنب مع طالبان للقتال ضد تنظيم الدولة ■

* رئيس المكتب الإعلامي لحزب التحرير في ولاية أفغانستان

مبيعات الأسلحة بالعالم زادت عشرة مليارات دولار

زادت مبيعات الأسلحة الأمريكية للخارج هذا العام ٣٥٪ عن العام السابق له (من ٢٦,٧ مليار دولار إلى ٣٥,٢ مليارا) أي بمعدل عشرة مليارات دولار، رغم عدم تسجيل السوق العالمي زيادة تذكر. ونقلت صحيفة نيويورك تايمز عن تقرير للكونغرس أن أهم الصفقات التي شكلت الزيادة المذكورة كانت مع السعودية وكوريا الجنوبية ودولة قطر، موضحة أن أمريكا ظلت الدولة الأولى المصدرة للسلاح في العالم بنصيب ٥٠٪ من السوق، تليها روسيا (١٠,٢ مليارات دولار بدلا من ١٠,٣ مليارات عام ٢٠١٣)، واحتلت السويد المرتبة الثالثة بمبيعات بلغت جملتها ٥,٥ مليارات دولار، ثم فرنسا (٤,٤ مليارات) والصين (٢,٢ مليار). وأضافت الصحيفة أن كوريا الجنوبية -وهي حليف رئيسي للولايات المتحدة- كانت أكبر مشتر للسلاح في العالم، حيث اشترت ما قيمته ٧,٨ مليارات دولار، نظرا للتوترات القائمة بينها وبين جارتها كوريا الشمالية. ويلي كوريا الجنوبية العراق الذي اشترى بقيمة ٧,٣ مليارات بهدف تعزيز جيشه عقب انسحاب القوات الأمريكية من أراضيه. (الجزيرة نت)

الراية : **إن الناظر إلى ما يجري في العالم من نزاعات وحروب يدرك أن وراء ذلك الدول الكبرى وعلى رأسها الولايات المتحدة.. فالنزاع الحاصل في شبه الجزيرة الكورية بين الكوريتين، الشمالية والجنوبية، تقف وراءه أمريكا وهي تزيد في تسعيره، وتستغل حاجة كوريا الجنوبية إلى السلاح فتقوم ببيعه لها بالسعر الذي يناسبها، وهي كذلك تفعل مع العراق والسعودية وغيرهما.. وهي ليست فقط تقوم ببيع السلاح بل إنها هي من يقطف ثمرة تلك النزاعات من نفوذ سياسي وسيطرة اقتصادية وغير ذلك. هذا هو الوجه الحقيقي البشع للحضارة الغربية التي تقوم على أساسها الدول الغربية، والتي جعلت النفعية مقياس الأعمال فتشعل الحروب الطاحنة بين الدول بل في البلد الواحد لتنفيذ سياساتها في تلك الدول ولرفع مستوى مبيعات أسلحتها.**

روسيا تسلح القوات القرغيزية لمواجهة «داعش» في آسيا الوسطى

أعلن وزير الدفاع الروسي سيرغي شويغو، يوم الأربعاء الماضي ٢٣ كانون الأول/ديسمبر، أن بلاده ستعيد تسليح الجيش القرغيزي، بهدف مواجهة تنظيم «داعش» في منطقة آسيا الوسطى. وقال شويغو، خلال لقائه مع رئيس الأركان العامة للقوات المسلحة القرغيزية، العقيد جانيبيك كاباروف، في موسكو: «نحن من جانبنا، نفعل كل شيء لتنفيذ خطة تزويد القوات المسلحة القرغيزية، لكي تتمكن من مواجهة تلك التهديدات الصادرة من جانب أفغانستان». وأضاف: «آمل أن كل هذا، سيؤمن سبلا أكثر إيجابية، للوقوف في وجه التهديدات الموجودة اليوم». وأعرب شويغو عن ثقته بأن الزملاء في قرغيزيا، لاحظوا ظهور تلك المنظمات الإرهابية في أفغانستان. بالفعل، بالإضافة لمجموعات تنظيم «داعش» الإرهابي، وعددها ليس بالقليل، وهدفهم، توفير العائدات المالية مقابل أنشطتهم الإرهابية». وأعرب شويغو عن ثقته بأنه، ومن خلال الجهود المشتركة، سيتمكن الجانبان من خلق نظام حماية لقرغيزيا، ضد هذه التهديدات. (موقع سبوتنيك)

الراية : **إن تصريحات وزير الدفاع الروسي حول تسليح القوات القرغيزية يشير إلى مخاوف جدية من تغلغل تنظيم الدولة في بعض جمهوريات آسيا الوسطى من خلال أفغانستان والقيام بأعمال مسلحة داخل روسيا.. وروسيا تدرك أن أمريكا تستفيد من تحركات تنظيم الدولة في بعض المناطق ولذلك فإن خشيتها من استغلال أمريكا لتنظيم الدولة في ضرب بعض المصالح الروسية هي خشية حقيقية.. وقد صرّح مسؤول روسي أن روسيا تجري محادثات مع حركة طالبان بشأن مواجهة تنظيم الدولة «العدو المشترك» للجانبين، ولكن حركة طالبان نفت حدوث مثل هذا التواصل.**